جمعي خالد

الإنتقائية وإزدواجية المعايير في موقف الأمم المتحدة تجاه الأزمتين الليبية والسورية

تبحث هذه الدراسة في أسباب تباين مواقف منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن تجاه الأزمتين الليبية والسورية، ففي الأزمة الليبية انخرطت الأمم المتحدة في الصراع، وقدمت غطاءا شرعيا مكن حلف النيتو من التدخل عسكريا، بينما أحجمت عن التدخل في الأزمة السورية بالرغم من الجرائم التي ارتبكها نظام البعث في بلاد الشام، والتي تفوق في بشاعتها جرائم نظام القذافي في ليبيا.

ووفقا لهذا المعنى يمكن القول أن المنظمة الدولية قد تحولت إلى أداة لتمرير سياسات الدول الكبرى، بما يخدم مصالحها وأهداف مأموريتها السياسية الخارجية. وأصبحت فعالية الأمم المتحدة مرهونة بمدى توافقها أو تصادمها مع الأهداف الإستراتيجية للدول الفاعلة في مجلس الأمن. إذ أن وجود عنصر التهديد لمصالح الدول الكبرى في الأزمة الليبية دفع بالأمم المتحدة إلى إستنفاذ كافة الجهود السياسية والدبلوماسية وحتى العسكرية من أجل إيجاد تسوية للأزمة، هو الأمر الذي لم يحدث في الأزمة السورية، التي تحولت إلى ساحة للتنافس والصراع على النفوذ والمكانة بين القوى الكبرى.

الكلمات المفتاحية: الإنتقائية، الأمم المتحدة، الأزمة الليبية، الأزمة السورية.

Djemai Khaled

The Selectivity and Double Standards in the United Nations Stand Towards Libya and Syria Crisises

This Study is an attempt to uncover the reasons behind the disparity of the UNO stand towards Libya and Syria crisises The UNO, in Libya crisis took a ful-part and offered a legal cover to NATO military intervention, where as, in Syria crisis remai, el initiative despite the fact that casualties in Syia were more heavy than in Lybia crisis. Accordingly, one may speculate that the UNO is, but a tool in the hands of big powers to use to serve their foreign policies objectives, a fact that renders its efficencity conditionned by reconnitiation of the UNO state-members different strategic objectives. The Uno role effectively emerges only one needed to serve the common strategic interests of the big powers.

Keywords : *The Selectivity, United Nation, Lybia Crisis, Syria Crisis.*

الانتقائية و ازدواجية المعايير في موقف الأمم المتحدة تجاه الأزمتين الليبية و السورية

The Selectivity and Double Standards in the United Nations Stand towards Lybia and Syria Crisises

خالد جمعي*

باحث دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة امحمد بوقرة بومرداس - الجزائر

◇◇◇

مقدمة:

شكّل الحراك العربي منذ 2011 تحدياً حقيقياً لمنظمة الأمم المتحدة، على اعتبار أن تلك التحولات السياسية قد تطورت إلى حروب أهلية داخلية سرعان ما تورطت فيها فواعل إقليمية ودولية؛ ما يعني زيادة احتمالات اندلاع حرب إقليمية في الشرق الأوسط، مع ما يمثله ذلك من تحدي حقيقي للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، لفت تباين موقف الأمم المتحدة من الأزمتين الليبية والسورية الأنظار، على اعتبار أن المنظمة الأممية قدمت الغطاء الشرعي لتدخل حلف النيتو (*NATO*) تحت مظلة الفصل السابع في ليبيا **، بينما أحجمت عن ذلك في سوريا، وهو ما أثار تساؤلات عديدة حول ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين من قبل المنظمة الأممية وتعاطيها مع الأزمات الدولية.

---

* البريد الإلكتروني: «*kh.djemai@gmail.com*»

** تضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مجموعة من المواد (من المادة 39 إلى المادة 51)؛ نصت صراحة على إمكانية لجوء المنظمة الأممية وأجهزتها الرئيسية إلى استعمال القوة العسكرية في حالة ما إذا لم تتم تسوية النزاعات التى تهدد السلم والأمن الدوليين بالطرق السلمية التي تضمنها الفصل السادس من الميثاق. كما نصت المواد (13) التي تضمنها الفصل السابع من الميثاق إلزامية توفير الدول لجميع التسهيلات اللازمة لمجلس الأمن من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين. للمزيد أنظر:
Joseph C Brown, *United Nations: Limitations In Leading Missions Requiring Force To Restore Peace* (United States: Diane Publishing Company Address, 1997), p. 26.

وتأسيسًا على ذلك نطرح التساؤل البحثي التالي:

› لماذا قدمت الأمم المتحدة غطاءًا شرعيًا للتدخل العسكري في ليبيا وأحجمت عن ذلك في سوريا؟

وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مؤدّاها أن:

› المنظمات الدولية هي أداة للتعبير عن إرادات أعضائها الفاعلين ومصالحهم الإستراتيجية.

للإجابة على الإشكالية المطروحة، وبغية اختبار الفرضية المقدمة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية هي:

أولًا : تفعيل دور الأمم المتحدة في الأزمة الليبية.

ثانيـًا: تهميش دور الأمم المتحدة في الأزمة السورية.

ثالثـًا: انتقائية المعايير وفشل الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية.

أولاً: تفعيل دور الأمم المتحدة في الأزمة الليبية.

أثارت طريقة تعامل نظام العقيد القذافي مع الاحتجاجات الشعبية السلمية التي شهدتها ليبيا منتصف شهر شباط/فبراير العام 2011 تنديدًا واسعًا من قبل المجتمع الدولي. فقد عبرت الأمم المتحدة على لسان أمينها العام بـان كي مون (*Ban Ki-moon*) عن استنكارها وشجبها للقمع والبطش المنتهج من قبل الكتائب الأمنية ضد المتظاهرين السلميين. وهو ما دفع مجلس الأمن الدولي إلى إصدار بيان بتاريخ 22 شباط/فبراير 2011، أدان فيه الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا، وطالب السلطات الليبية بالوقف الفوري لأعمال العنف ضد المتظاهرين واحترام حقوق الإنسان وحماية المدنين.[1]

---

[1] Mehrdad Payandeh, "The United Nations, Military Intervention, And Regime Change In Libya", *The Virginia Journal Of International Law,* Vol$_{52}$, n°$_{02}$, (2012): 373.

وبعد اطلاعه على تقارير* المنظمات الحكومية وغير الحكومية بشأن الانتهاكات الحقوقية، وجرائم ضد الإنسانية في ليبيا، عقد مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دورة خاصة بتاريخ 25 شباط/فبراير**، ترتب عليها إيفاد لجنة دولية مستقلة للنظر في مدى صحة مضمون تلك التقارير، وتعليق عضوية ليبيا في المجلس.[1] وهي المبادرة التي رحب بها مجلس الأمن الدولي الذي أصدر بدوره القرار رقم 1970***، الذي يقضي بإحالة الملف الليبي إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية، وفرض عقوبات، وحظر على واردات الأسلحة للنظام، وتجميد أصول كبار القادة الليبيين في المصارف الغربية.[2]

وكان من نتيجة تجاهل العقيد القذافي لقرار مجلس الأمن رقم 1970 واستمراره في قمع المتظاهرين، قرار الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا تبني سياسات أكثر تشدداً تجاه النظام الليبي. فقد تقدمت باريس مدعومة بواشنطن بمبادرة إلى مجلس الأمن تقضي بضرورة اللجوء

---

* أدانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي (*Navanethem Pillay*) الاستخدام المفرط للعنف وقتل المتظاهرين في ليبيا، وطالبت إلى جانب مجموعة من خبراء حقوق الإنسان النظام الليبي بضرورة وقف الاستخدام المفرط للقوة العسكرية تجاه الاحتجاجات، مع ضمان الحق في التظاهر سلمياً. للمزيد أنظر:

United Nations Human Rights Office Of The High Commissionner, Pillay Denounces Violence By Security Forces In Libya, Bahrain And Other Countries In Middle East And North Africa, *Office Of The High Commissionner,* 18 Febrary 2011, «http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=10738&LangID=E»

** بتاريخ 25 شباط/ فبراير 2011 وبناء على طلب الأعضاء عقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة جلسة خاصة بشأن تطور الأوضاع الأمنية في ليبيا، وهي المرة الاولى التي تكون فيها دولة عضو في المجلس محور أعمال الدورة الإستثنائية رقم 15. دعا المجلس الحكومة الليبية إلى وقف عمليات القتل والتعذيب الممنهجة، وأوصى الجمعية العامة بتعليق عضويتها في المجلس، وهو ما تم بالفعل بتاريخ الفاتح من مارس/ آذار 2011. للمزيد أنظر:

«UN Doc. A/HRC/RES/S-15/1 (25 February 2011)».

[1] Rosa Freedman, *The United Nations Human Rights Council*: *A critique and early assessment* (New York: Routeledge, 2013), p. 67.

*** بتاريخ 26 شباط/فبراير 2011 تبنى مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 1970 الذي استنكر من خلاله الانتهاكات الحقوقية والإنسانية والجرائم الممنهجة ضد المدنيين، والتي أكد على إمكانية إرتقائها إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية. وقد قرر أعضاء مجلس الأمن فرض عقوبات شديدة على النظام الليبي تمثلت أساساً في حظر السفر، والحظر على واردات الأسلحة، وتجميد أصول قادة البلاد. للمزيد أنظر:

United Nations Security Council Resolution 2139.(2014), S/RES/1970.(2011), «https://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/081A9013-B03D-4859-9D61-5D0B0F2F5EFA/0/1970Eng.pdf»

[2] Cathal J. Nolan, *Ethics and Statecraft*: *The Moral Dimension of International Affairs* (California: Santa Barbara, 2015), p.143.

إلى الخيار العسكري لوضع حد لانتهاكات حقوق الانسان في ليبيا، وذلك من خلال إنشاء منطقة حظر جوي، ثم التدخل عسكريًا لحماية المدنين وإسقاط نظام العقيد القذافي.[1]

وفي السياق ذاته أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973 الذي يقضي بإقامة منطقة حظر جوي فوق ليبيا، واتخاذ جميع التدابير اللازمة بما في ذلك التدخل عسكريًا * بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية المدنيين.[2]

وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي تم تفويض حلف الشمال الأطلسي (***Nato***)، للتدخل عسكرياً في ليبيا بتاريخ 19 مارس/آذار 2011، وهو ما أدى إلى تغيير معطيات الصراع على الأرض، وعجّل في انهيار نظام العقيد القذافي.[3]

1. جيوبوليتيك التدخل العسكري في ليبيا:

تزامن تدويل الملف الليبي في مجلس الأمن واستصدار قرار التدخل العسكري مع وجود سياق قانوني- سياسي تضمن ثلاث عوامل أساسية:[4]

أولًا: الوقوف على كارثة إنسانية معترف بها دوليًا، المسؤول عنها نظام العقيد القذافي بارتكابه جرائم ضد الانسانية حسب تقديرات المنظمات الحقوقية.

---

[1] Joy P. Ajish, "The crisis In Libya", *Observer Research Foundation,* (April 2011): 3.

* بتاريخ 19 آذار/ مارس 2011 بدأت قوات حلف الشمال الأطلسي وفي مقدمتها فرنسا التي اطلقت عليها إسم -عملية هارماتان (*Opération Harmattan*)، وبريطانيا - عملية إيالمي (*Operation Ellamy*) والولايات المتحدة الأمريكية -عملية فجر أوديسا (*Dawn Oddyssey*) وكذا كندا –عملية الموبايل.(*Operation Mobille*)- في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1973، وقد شهدت الحملة العسكرية على ليبيا انضمام مجموعة من الدول غير الأعضاء في الحلف بما فيها دول عربية على غرار قطر والأدن والإمارات. للمزيد عن عملية التدخل العسكري في ليبيا أنظر:

Joy P. Ajish, *op.,cit,* 2 «http://www.orfonline.org/wp-content/uploads/2011/04/Issue-18.pdf»

[2] Mehrdad Payandeh, "The United Nations, Military Intervention,and Regime Change in Libya", *the Virginia Journal of International Law,* Vol 52, N° 2, (2012): 357.

[3] Brian McQuinn, "Assessing (In)security after the Arab Spring: The Case of Libya", *American Political Science Association,* (October 2013): 716.

[4] Francesco Francioni, "Christine Bakker, Responsibility to Protect, Humanitarian Intervention and Human Rights: Lessons from Libya to Mali", *Trasworld Working Paper,* Issn 2281-5252, (april 2013): 7.

ثانيًا: الدور الذي لعبته المنظمات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها جامعة الدول العربية؛ التي طالبت مجلس الأمن في خطوة غير مسبوقة بتحمل مسئولياته والتدخل من أجل حماية المدنيين.

ثالثًا: تسارع وتيرة الأحداث في الأزمة الليبية، وتحول الصراع إلى حرب أهلية، لم يترك المجال أمام المجتمع الدولي للتعامل مع الأزمة بموجب قرارات الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

ويذهب أكثر من باحث إلى أن هذه المؤشرات كان لها تأثير كبير في عدم اعتراض كل من روسيا والصين عن فكرة إنشاء منطقة حظر جوي فوق ليبيا، والاكتفاء بالامتناع عن التصويت إلى جانب كل من ألمانيا، الهند والبرازيل. وهو الموقف الذي يمكن اعتباره خطوة هامة نحو اتخاذ تدابير بموجب قرارات الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة.[1]

ويعزو مراقبون تدويل الأزمة الليبية وإصدار مجلس الأمن الدولي قرار التدخل العسكري، إلى تشّكل قناعة لدى الدول الكبرى وتحديداً الأوروبية مؤداها استحالة الوقوف موقف المتفرج جراء انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية في ليبيا.[2] بيد أن التسليم بهذه العوامل كأحد الدوافع الرئيسية وراء تمرير المبادرة العسكرية يعتبر منافياً للحقيقة، وفيه نوع من التسطيح لمسألة تدخل حلف الشمال الأطلسي؛ التي خضعت في الأصل حسب أراء عديد الخبراء إلى جملة من الدوافع والمسوغات المرتبطة أساسًا بمصالح الدول الفاعلة في النظام الدولي.[3]

إن التدخل العسكري في ليبيا تحت مبدأ المسؤولية الأخلاقية للمجتمع الدولي يمكن تفسيره وفق منطق برغماتي مرتبط أساسًا بالمصالح المباشرة الدول الكبرى في المنطقة. فلطالما تمتعت ليبيا بأهمية جغرافية إستراتيجية، واقتصادية جعلتها تحظى بأهمية كبيرة ضمن الخارطة الجيوستراتيجية للقوى الغربية.[4] وتأسيسًا على ذلك، سنتطرق إلى دراسة الدوافع الرئيسية للتدخل الدولي في ليبيا، مع تبيان مواقف القوى الرئيسية الفاعلة وتحليلها.

---

[1] *Loc.,cit.*

[2] Khalifa Isaac, "Nato's Intervention in Libya: Assessment and Implications", *European Institute of the Mediterranean* (2012): 123.

[3] محمد عبد الحفيظ الشيخ، أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في احداث الثورات العربية (ليبيا وسوريا نموذجًا)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع44، (جانفي 2015)، ص 131،136.

[4] المعهد الأوروبي للبحث الأبيض المتوسط، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012** (الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2013)، ص 124.

2. الدوافع الرئيسية للتدخل الغربي في ليبيا:

أ. متغيّر النفط في عملية التدخل العسكري:

تعتبر ليبيا من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم حيث تبلغ حصتها الحالية 3.5% من المنتج العالمي -المرتبة التاسعة عالميًا- ، وتشير البيانات الصادرة عن وكالة الطاقة الأمريكية أن الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام الليبي بلغت مع أواخر عام 2014 حوالي 48 مليار برميل بنسبة 38% من الاحتياطي الخام للقارة الإفريقية.[1] ولابد من الإشارة إلى أن الخصائص التي تميز النفط الليبي؛ والمتعلقة بنوعيته، سهولة استخراجه، وكذا تسويقه جعلته يحظى بأهمية كبرى بين المستهلكين في أوروبا.[2]

بيد أن الأزمة التي شهدتها ليبيا منتصف شهر شباط/فبراير 2011 أدت إلى تدهور إنتاج النفط الليبي؛ الذي تراجع إلى 22 ألف برميل مع أواخر شهر يوليو/تموز 2011، الأمر الذي انعكس على حركة التصدير نحو أوروبا التي تراجعت بنسبة 60-90 %، قبل أن تنقطع تمامًا مع نهاية شهر شباط/فبراير من العام ذاته.[3] وهو ما اعتبر بمثابة اختبارًا حقيقيًا للخطط المسبقة التي وضعها حلف الشمال الأطلسي لضمان أمن الطاقة، وتهديدًا مباشرًا للمستهلكين في أوروبا لا سيما بعد ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت سقف 110 دولار للبرميل، ما استدعى تدخلًا لحلف شمال الأطلسي (*NATO*) في الأزمة.[4]

وتشير التقارير إلى أن سقوط نظام العقيد القذافي قد أثّر بشكل إيجابي في حركية تصدير النفط الليبي نحو الدول الأوروبية بنسبة 84 %، -أنظر الشكل رقم (01)- حيث بلغت حسب

---

[1] U.S. Energy Information Administartion, «Country Analysis Brief: Libya», *Independent Statistics and Analysis* (*eia*) (November 19, 2015): 2.

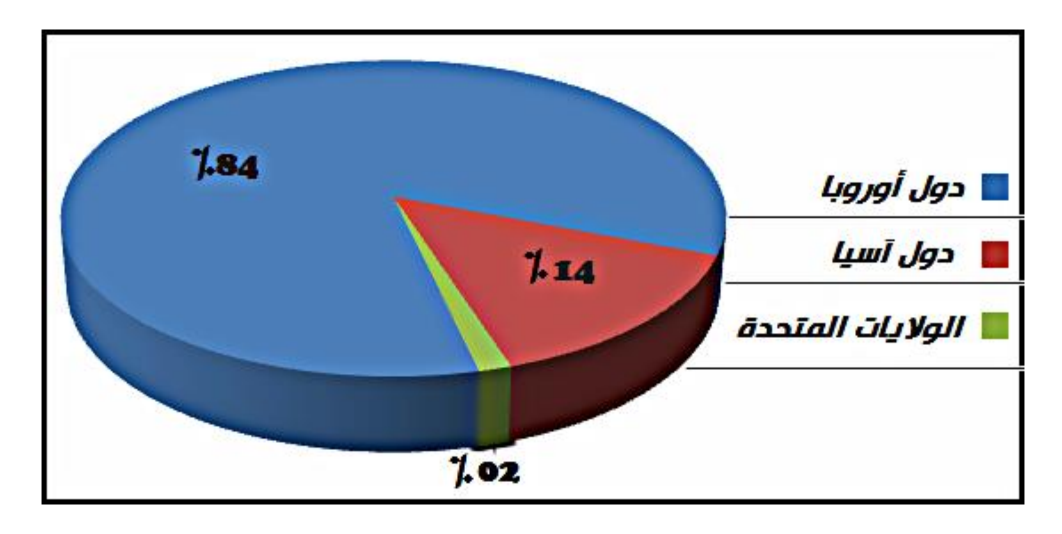
[2] Jason Pack, Libya Is Too Big to Fail International intervention is the right move and not just for humanitarian reasons, *Foreign Policy* (March 18, 2011)., «http://foreignpolicy.com/2011/03/18/libya-is-too-big-to-fail/»

[3] U.S. Energy Information Administartion, «Libya is a major energy exporter, especially to Europe», *Independent Statistics and Analysis* (*eia*), (March 21, 2011)., « https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.cfm?id=590»

[4] محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق، ص 135.

احصائيات عام 2011 حوالي 400 الف برميل يومياً، قبل أن تبلغ ذروتها في العام 2012 بحوالي 1.3 مليون برميل يومياً، لتسجل بعد ذلك تراجعًا نسبيًا مع بداية عام 2013 على خلفية تدهور الأوضاع الأمنية.[1]

الشكل رقم (01): الصادرات الليبية من النفط الخام.



المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد إلى الإحصائيات المقدمة في المرجع التالي.

U.S. Energy Information Administartion, «Country Analysis Brief: Libya», *Independent Statistics and Analysis* (*eia*) (November 19, 2015): 7.

ب. العامل الجغرافي:

لعب العامل الجغرافي دوراً مهماً في ترجيح كفة الخيار العسكري؛ فقرب ليبيا من أوروبا، وكذا موقعها المركزي على الضفة الجنوبية للمتوسط جعلها ضمن أولويات الغرب في مواجهة تهديدات جنوب المتوسط. وما زاد من أهمية هذا العامل في عملية التدخل العسكري هو وقوع ليبيا في منطقة خالية من التعقيدات الإقليمية الأمر الذي زاد من احتمالات نجاح العملية العسكرية الاطلسية في ليبيا.[2]

[1] U.S. Energy Information Administartion, «Country Analysis Brief: Libya», *op.cit.*, p.7.

[2] المعهد الأوروبي للبحث الأبيض المتوسط، مرجع سابق، ص124.

واللافت للنظر أن الدور الامريكي في بداية العملية العسكرية قد اقتصر على تقديم الدعم لحلفائها الاوروبيين وعدم تصدّر المشهد.[1] وكادت العملية العسكرية أن تفشل في أواخر يونيو/حزيران 2011، فقد شهدت عملية التدخل العسكري جمودًا وتدهورًا في قدرات التحالف الدولي الذي واجه مشاكل في نقص المعدات، والذخيرة وإعادة التموين، ما استدعى تدخلًا أمريكيًا لزيادة التجهيزات اللوجستية والعسكرية، وهو ما ساهم بشكل كبير في نجاح عملية التدخل العسكري ومن ثمة اسقاط نظام العقيد القذافي.[2]

ثـانيًا: تهميش دور الأمم المتحدة في الأزمة السورية.

شكلت الأزمة السورية مع منتصف شهر مارس/آذار العام 2011 نقطة تحول في تاريخ تعاطي منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسة مع الأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.[3] فرغم تدهور الوضع الأمني ولجوء النظام السوري إلى خيار القمع في حق المتظاهرين السلميين، ما أدى إلى سقوط مئات القتلى والجرحى واعتقال الآلاف، إلى جانب خطورة الأزمة السورية وتداعياتها المحتملة إقليميا ودولياً خصوصاً بعد عسكرة الثورة[4]، إلا أن الأمم المتحدة اكتفت بإدانة أساليب تعامل نظام البعث مع الاحتجاجات، تلاها مطالبة الجمعية العامة الرئيس بشار الأسد بالتنحي عن السلطة، وهي المطالب التي تجاهلها النظام السوري مع استمراره في البطش بالمتظاهرين الأمر الذي زاد من تعقيد الأزمة.

وردًا على الأحداث في سوريا دعا مجلس حقوق الإنسان المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى تعيين بعثة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في سوريا. وفي 22 أغسطس/أوت

---

[1] Madelene Lindström, Kristina Zetterlund, "Setting the Stage for the Military Intervention in Libya", *FOI, Swedish Defence Research Agency*, (October 2012): 70.71.

[2] Kjell Engelbrekt, Marcus Mohlin and Charlotte Wagnsson, *The NATO Intervention in Libya Lessons learned from the campaign* (New York : Routledge, 2014), p.7.

[3] Esmira Jafarova, "Solving the Syrian Knot: Dynamics within the UN Security Council and Challenges to its Effectiveness", *Connections Quarterly Journal,* vol. 13, issue 2 (2014): 50.

[4] Gareth Evans, "The Responsibility to Protect After Libya and Syria", to Annual Castan Centre for Human Rights Law Conference, *Melbourne,* (20 July 2012): 3.

بحث المجلس في دورته الاستثنائية رقم17 تقرير بعثة تقصي الحقائق وعبر عن قلقه العميق من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وطالب بتعيين لجنة دولية مستقلة للنظر في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا منذ بداية الأزمة.[1] وفي أول تقرير لها أكدت اللجنة الدولية وجود أدلة تشير إلى أن أعمال العنف التي يمارسها النظام السوري تندرج ضمن جرائم ضد الإنسانية.[2]

وفي خضم هذه التطورات قادت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية مساعي دولية في الأمم المتحدة لاستصدار قرار بموجب الفصل السابع الملزم قانونًا بشأن سوريا، قصد ممارسة مزيد من الضغوط على النظام السوري للحيلولة دون استمرار السياسات القمعية في مواجهة الاحتجاجات الشعبية. حيث صوت مجلس الأمن على ثلاث مشاريع قرارات*؛ تضمنت إجراءات غير محددة ضد النظام السوري مع إمكانية فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية.[3] وبعد عرقلت موسكو وبكين قرارات مجلس الأمن بخصوص فرض عقوبات اقتصادية ومالية وحظر توريد الأسلحة، قدمت 58 دولة عضو بالأمم المتحدة طلبًا لمجلس الأمن يقضي بإحالة الملف السوري على المحكمة الجنائية الدولية.[4] لكن استعمال روسيا والصين لحق النقض بشكل متكرر حال دون تدويل الملف السوري لتصبح قرارات الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية رهينة البعد السياسي والإنساني.

---

[1] Ved P. Nanda, "The Future Under International Law Of The Responsibility To Protect After Libya And Syria", *Michigan State International Law Review*, Vol 21, N°01 (2013): 16.

[2] report of the Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic - A/HRC/S-17/2/Add.1 23 November 2011

* صوت مجلس الأمن على ثلاث مشاريع قرارات بشأن سوريا، فى 4 أكتوبر 2011 (التى أدانت الحكومة السورية قمع المتظاهرين)، 4 فبراير 2012 (الذى طالب الاسد للتنحى)، و19 يوليو2012 (الذى يفرض عقوبات اقتصادية على الحكومة السورية)؛ والتى حاولت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها استصدار قرار من مجلس الامن من أجل التدخل العسكرى فى سوريا لكن قرار موسكو وبكين في استعمال حق النقض في التصويت حال دون تمرير القرار، وقد أكدت الدولتان على رفض تكرار السيناريو الليبي. للمزيد أنظر:

[3] Esmira Jafarova, "Solving the Syrian Knot: Dynamics within the UN Security Council and Challenges to its Effectiveness", *Connections Quarterly Journal,* vol. 13, issue 2 (2014): 42.

[4] Carsten Stahn, *The Law and Practice of the International Criminal Court* (United Kingdom : Oxford University Press, 2015), p. 9.

1. البعد السياسي في إدارة الأمم المتحدة للازمة السورية:

أ. خطة كوفي عنان:

دفع تدهور الوضع الأمني وفشل مجلس الأمن في إقرار مشروع قرار بشأن الأزمة السورية، بالأمم المتحدة وبالاتفاق مع جامعة الدول العربية بتاريخ 24 شباط/فبراير 2012 إلى تعيين الأمين العام السابق للمنظمة الدولية كوفي عنان (*Kofi Annan*) مبعوثًا لسوريا من أجل إيجاد حل للأزمة.

وقد طرح عنان خطة للسلام*، تمثلت في بيان جنيف1 (*Geneva I*) الصادر بتاريخ 30 حزيران/يونيو 2012، والذي نص على تشكيل حكومة وحدة وطنية سورية يُعهد إليها بصياغة دستور جديد والتحضير لانتخابات تضمن الانتقال السلس للسلطة. لكن استمرار الحرب الأهلية، وعدم تقديم الدعم من طرف القوى الكبرى أدى إلى فشل خطة عنان، حيث استقال من منصبه مع مطلع أوت/أغسطس 2012 موجهًا انتقادات شديدة لمجلس الأمن لعدم تحمل مسؤولياته كاملة تجاه الحرب الأهلية في سوريا.[1]

ب. مبادرة الإبراهيمي:

بعد استقالة كوفي عنان (*Kofi Annan*) من منصبه في سوريا مطلع شهر أغسطس/آب من العام 2012 تم تعيين العربي الأخضر الإبراهيمي كمبعوث خاص للأمم المتحدة وجامعة الدول

* تضمنت خطة السلام التي قدمها المبعوث الأممي في سوريا كوفي عنان لمجلس الأمن ست نقاط أساسية هي:
- الالتزام بالعمل مع المبعوث الأممي "كوفي عنان" من أجل عملية سياسية شاملة يقودها السوريون أنفسهم.
- الالتزام بوقف أعمال العنف، ووقف إستعمال الأسلحة الثقيلة تحت إشراف مراقبين من الأمم المتحدة.
- تخصيص مدة ساعتين يوميًا من أجل السماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المنكوبة.
- حرية تنقل الصحفين.
- الاتفاق على حرية تكوين الجمعيات والمنظمات، وكفل حق التظاهر سلميًا باعتباره حق مضمون قانونيًا. للمزيد أنظر:

Joachim Koops, *The Oxford Handbook of United Nations Peacekeeping Operations* (United Kingdom: Oxford University Press, 2015), p. 844.

[1] Tarnogórski Rafał. "Libya and Syria, Responsibility to Protect at a Crossroads." *Polish Institute of International Affairs*, PISM Strategic File #26, 4. (2012).,
«http://www.pism.pl/Publications/PISM-Strategic-Files/PISM-Strategic-Files-no-26»

العربية من أجل إيجاد تسوية للأزمة السورية.[1] وبعد سلسلة لقاءات ومشاورات مع الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية قدم الإبراهيمي بتاريخ 29 كانون الثاني/يناير 2013 تقريره* إلى مجلس الأمن تضمن سبل وآليات التوصل لتسوية سياسية للأزمة السورية.[2] وقد شكلت هذه المبادرة نقطة تحول في المواقف الدولية بشأن الحرب الجارية في سوريا، حيث عقدت أولى محادثات السلام المباشرة في سويسرا في إطار ما عرف بمحادثات جنيف 2 (*Geneva II*) بتاريخ 23-31 كانون الثاني/يناير 2014، الذي خصص للبحث في كيفية تنفيذ بيان جنيف1 (*Geneva I*) والمتعلق بتشكيل حكومة وحدة وطنية. إلا أن مؤتمر جنيف 2 للسلام شهد تبايناً واضحاً في مواقف المعارضة والنظام حول الدور المستقبلي لنظام البعث والحكومة الانتقالية، الأمر الذي أدى إلى فشل المحادثات، ومن ثم استقالة المبعوث الأممي العربي الأخضر الإبراهيمي من منصبه في مايو/آيار 2014.[3]

ج. مبادرة دي ميستورا لحل الأزمة السورية:

بعد فشل محادثات جنيف-2 للسلام واستقالة الإبراهيمي، قامت الأمم المتحدة في يوليو 2014 بتعيين ستيفان دي مستورا (*Staffan de Mistura*) مبعوثًا دوليًا لسوريا. وقد ارتكزت مبادرة دي مستورا بدرجة أولى على وقف القتال في عديد المناطق السورية وفي مقدمتها حلب من أجل تسهيل عملية إيصال المساعدات الإنسانية. لتبدأ بعد ذلك المفاوضات من أجل تأسيس حكومة

---

[1] Gladstone, Rick, "Veteran Algerian Statesman to Succeed Annan as Special Syrian Envoy". *The New York Times*. (17 Août 2012)., «http://www.nytimes.com/2012/08/18/world/middleeast/lakhdar-brahimi-algerian-statesman-to-succeed-kofi-annan-as-special-syrian-envoy.html ».

* يعد التقرير الذي قدمه الأخضر الإبراهيمي بتاريخ 29 جانفي 2013 ثاني تقرير له حول الأوضاع في سوريا بعد التقرير الذي قدمه بتاريخ 29 نوفمبر 2012، وقد طرح مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في سوريا مبادرة لايجاد حل للأزمة تضمنت ستة مبادئ أكد من خلالها على ضرورة توسيع الجهود وتقديم الدعم من اجل الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة السورية، **للمزيد انظر:**

UN Report, "Brahimi's 6 principles for a political transition in Syria", *UN Report,* January 31, 2013, «http://un-report.blogspot.fr/2013/01/brahimis-principles-for-political.html»

[2] *Loc, cit.*

[3] Stockholm International Peace Research Institute, *Sipri Yearbook* 2015: *Armaments, Disarmament and International Security* (United Kingdom: Oxford University Press, 2015), p. 24.

ائتلافية يُعهد إليها بالتحضير لانتخابات رئاسية.[1] وفي إطار سعي المجتمع الدولي إلى تجسيد هذه المبادرة تم عقد عدة محادثات سلام بدءًا بمؤتمر موسكو* مرورًا بمؤتمر فينا** وصولًا لمحادثات جنيف3 للسلام، التي تم تعليقها مطلع شهر فبراير 2016 بعد فشل المبعوث الأممي دي ميستورا في اقناع المعارضة السورية والنظام في ضرورة الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

شهدت سورية منذ منتصف شهر مارس/آذار 2011 عدة تطورات متسارعة شكلت بمثابة تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين، ما دفع المجتمع الدولي وفي مقدمته الهيئة الأممية إلى ضرورة توسيع الجهود لإيجاد تسوية للأزمة، تمثلت في العديد من المبادرات الإقليمية والدولية بدءًا من بعثة المراقبين العرب وصولًا إلى مؤتمر جنيف3. بيد أن جميع محاولاتها باءت بالفشل خاصة بعد تدويل الملف وتحول سوريا إلى ساحة للتنافس بين مجموعة من القوى الكبرى التي حاولت الاستثمار في الأزمة وبلورتها بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها الإستراتيجية.

---

[1] Jean-Luc Reitzer, Odile Saugues, *Rapport d'information sur le Proche et Moyen-Orient* (Commission Des Affaires Etrangeres, n° 2666, 18 mars 2015), p. 35.

* أجريت محادثات موسكو على جولتين الجولة الاولى **مؤتمر موسكو1** في نهاية يناير/ كانون الثاني 2015 والجولة الثانية **مؤتمر موسكو2** كانت مطلع شهر أفريل 2015، وقد تم تضمنت المبادرة التي قدمتها روسيا ودعمتها الأمم المتحدة والقوى الدولية والإقليمية التأكيد على ضرورة الوصول إلى تسوية سياسية للازمة السورية من خلال تشكيل حكومة انتقالية من النظام والمعارضة بصلاحيات واسعة، وكذا إنشاء مجلس عسكري موحد، وضرورة توسيع الجهود لمحاربة الإرهاب. للمزيد أنظر:

Hugo Slim, Lorenzo Trombetta, Lewis Sida, "Syria Crisis Common Context Analysis Update" Report commissioned by the IASC Inter-Agency Humanitarian Evaluations Steering Group as part of the Syria Coordinated Accountability and Lessons Learning Initiative (New York : United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, August 2015): 6.7.

** في إطار مبادرات المجتمع الدولي لإيجاد تسوية للازمة السورية تم عقد محادثات فيينا، التي أجريت في جولتين الجولة الأولى كانت بتاريخ 30 تشرين الاول/ اكتوبر 2015 والذي عرف **بمؤتمر فينا 1**، فيما أجريت الجولة الثانية بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 (**مؤتمر فينا 2**)، وقد ركز البيان الختامي للمؤتمر الذي حضرته عديد الفواعل الإقليمية والدولية على مجموعة من النقاط كانت أبرزها وقف إطلاق النار، والحفاظ على استقلالية وسلامة الاراضي السورية، احترام حقوق الإنسان، ووضع جدول زمني لتشكيل حكومة انتقالية لانجاح التسوية السياسية في سوريا. للمزيد أنظر:

Marianne Witt, "Vienna talks – Moving towards conflict resolution in Syria", Agema-Report (1), Canal de Kiel, (November 2015):1.2.

«http://agema-services.de/wp-content/uploads/2015/11/AGEMA-Report-Vienna-talks.pdf»

ثالثًا: انتقائية المعايير وفشل الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية.

إن الطرح القائل بأن ما يجري في سوريا هي حرب مثل الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتحديدا ليبيا ومالي، يعتبر مجاف للحقيقة بالنظر إلى المتغيرات والمحددات التي زادت من تعقيد الأزمة السورية، جعلت منها أزمة اقليمية ودولية، باتت تشكل أحد الحلقات المهمة في رسم واقع ومستقبل النظام الدولي.

وفي سياق ذي صلة، يؤكد نفر من الباحثين على أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عسكريًا في ليبيا والإحجام عن ذلك في سوريا راجع بالأساس إلى مُتغيّر النفط، وذلك بالنظر إلى وفرة هذه المادة وأهميتها بالنسبة للقوى الأوروبية في الحالة الليبية مقارنة بسوريا. وهي حجة واهية لا تصمد أمام الواقع الذي تكشف مجرياته عن وجود مجموعة من العوامل التي كانت كفيلة في فضح انتقائية الأمم المتحدة في التعاطي مع الأزمات الدولية، إلى جانب ازدواجية المعايير التي تُميز العلاقات الدولية اليوم.[1]

وفيما يلي عرض لأهم العوامل التي جعلت الأمم المتحدة تقدم الغطاء الشرعي للتدخل العسكري في ليبيا للإطاحة بنظام القذافي، وتحجم عن ذلك في ليبيا.

1. قوة الجيش السوري:

إن مقارنة القدرات العسكرية الليبية بنظيرتها السورية (أنظر الجدول رقم 01) تجعلنا نقف على مجموعة من الاختلافات التي يمكن إدراجها ضمن الأسباب الجوهرية الكامنة وراء تردد الغرب في تمرير قرار بموجب الفصل السابع لإسقاط النظام السوري. فبخلاف الجيش الليبي الذي يعاني من نقص الخبرة والمعدات[2] يعتبر الجيش السوري من أقوى الجيوش العربية والإفريقية بميزانية دفاع قدرت بحوالي 1.872 مليار دولار. أما عن مجموع القوات العسكرية فقد بلغ تعداد الجيش النظامي السوري حسب آخر الإحصائيات المقدمة في موقع (*Global fire power*)للعام 2016 حوالي 180 ألف عسكري،

---

[1] Moisés Naim, “Pourquoi attaque-t-on la Libye et pas la Syrie?”, *slate*, 20 mai 2011, «http ://www.slate.fr/story/38383/bombarder-libye-pas-syrie-pourquoi».

[2] *Loc., cit.*

كما يمتلك الجيش السوري أحدث الأسلحة الروسية فهو مجهز بأكثر من 460 طائرة حربية، و4500 دبابة، وما يفوق 650 قاذفة صواريخ متعددة بالإضافة إلى 56 حاملة طائرات.[1]

هذا فضلًا عن امتلاك الجيش السوري لخبرات عسكرية قتالية عالية تتوافق مع أحدث المعايير الإقليمية والدولية التي من شأنها أن تحدث فارق في حالة وجود تهديد خارجي. وما زاد من قوة وصلابة الجيش السوري هي عقيدته العسكرية القائمة على الولاء المطلق للنظام* بخلاف باقي الجيوش العربية.[2]

الجدول رقم(01): جدول يوضح القدرات العسكرية لسوريا وليبيا.

الدولة / المؤشر	سوريا	ليبيا
الترتيب العالمي للقوة	36 (126)	72 (126)
تعداد الجيش (الألف)	180	35
ميزانية الدفاع (مليار دولار)	1.872	3
الأسطول الجوي**	936	129
العتاد البري***	9010	1039

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى الإحصائيات المتوفرة على الموقع التالي:

Global Fire power , Comparisons of World Military Strnghs, *Global Fire power*, 2016, « http://www.globalfirepower.com/countries-comparison.asp ».

---

[1] Global Fire power, "Syria Military Strength", *Global Fire power*, 09-09-2016., «http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=syria»

* عمل الرئيس بشار الأسد منذ وصوله إلى الحكم في العام 2000 على إحكام سيطرته على الجيش تدريجيًا، وذلك عبر إسقاطه لجميع مراكز القوى التي كانت سائدة في عهد والده، وإستبدالها بضباط علويين يدينون بالولاء التام للعائلة الحاكمة. كما انتهج نظام البعث إستراتيجية قائمة على ربط علاقة زبونية بالجيش (علاقة إمتيازات ومصالح وحماية متبادلة)، وتكريس منطق الولاء بدل الكفاءة في الترقية وهو ما دفع إلى خصخصة الجيش وجعله مرتبط بالنظام أكثر من إرتباطه بالدولة. للمزيد حول موضوع علاقة نظام البعث بالجيش أنظر:

- عزمي بشارة، سورية: **درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص.303.

- Zoltan Barany, the role of the military, *Journal Of Democracy*, vol $_2$, n° $_4$ (October 2011): 36

[2] *Loc., cit..*

** يشمل الأسطول الجوي بالإضافة إلى الطائرات الحربية والمروحيات الطائرات المقاتلة وحاملات الطائرات.

*** يشمل العتاد العسكري البري الدبابات والمركبات المصفحة.

وفقًا لهذه المعطيات وبالنظر إلى الظروف التي وجدت في الحالة الليبية والتكاليف التي ترتبت عنها أدركت القيادة السياسية في البيت الأبيض استحالة تكرار السيناريو الليبي في سوريا الذي يمكن أن تنجر عنه تداعيات سلبية على إدارة أوباما وحلفائها.[1]

2. تعقيدات المنطقة:

إن وقوع ليبيا في منطقة خالية نسبيًا من التعقيدات الإقليمية شجّع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على التدخل عسكرياً في ليبيا دون أية أعراض جانبية على دول الجوار.[2] وهو الأمر الذي يختلف في الحالة السورية، التي تقع في منطقة مضطربة تشهد عديد الملفات والقضايا المستعصية التي طالما أثرت في أمن واستقرار المنطقة، وهو ما ساهم بشكل كبير في تحديد توجهات الغرب بشأن التدخل العسكري في سوريا، فقد أدركت الولايات المتحدة أن العملية محفوفة بالمخاطر ودونها عقبات عديدة.[3]

من ناحية أخرى، دفعت التركيبة الطائفية وحالة التشرذم المذهبي والانقسام السياسي التي تميز المجتمع السوري* عديد الباحثين إلى التحذير من مغبات تسليح المعارضة والتدخل العسكري، الذي من شأنه أن يساهم في إستمرارية العنف، وديمومة الصراع الأهلي والإقليمي.[4] وفي السياق ذاته أشارت تقارير صحفية أجنبية إلى أن إستراتيجية القصف الجوي التي تبنتها قوات حلف الناتو في ليبيا تبدو نظريًا غير صالحة لتطبيقها في سوريا حيث الكثافة السكانية العالية ومن ثمة فإن الخطر المتمثل في قتل المدنيين يكون أعلى مقارنة بليبيا، وهو ما يجعل الدول الاعضاء في النيتو في مواجهة أخلاقية مع مواطنيها إن هي أقدمت على قصف المناطق التي يقطنها المدنيون.

وقد اعتبر مدير الأبحاث في مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط بمؤسسة بروكينجز دانيال بايمان (*Daniel L. Byman*) أن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية الفاشلة في العراق، وإستمرار حالة

---

[1] Steve Smith, Amelia Hadfield, Tim Dunne, *Foreign Policy*: *Theories, Actors, Cases*, 2^{ed} (United Kingdom: xford University Press, 2012), p.256.

[2] Jean Baptiste, Libya to Syria: R2P and the 'Double Standards' Issue, *Fair Observer*, (23 July 2012), « http://www.fairobserver.com/region/middle_east_north_africa/libya-to-syria-r2p-double-standards-issue/».

[3] Marie Verdier, "Pourquoi n'y a-t-il pas d'intervention en Syrie?", *La Croix*, 1 mai 2011, «http://www.la-croix.com/Monde/Pourquoi-n-y-a-t-il-pas-d-intervention-en-Syrie-2011-05-01-607612»

* يتكون المجتمع السوري من أغلبية سنية تمثل نسبة 74 من إجمالي السكان، وأقليات كبيرة من المسيحيين والعلويين والمسلمين غير السنيين (10 %) وأقليات صغيرة من الدروز والأكراد. أنظر :

Caitlin A. Buckley, "Learning from Libya, Acting in Syria, *Journal of Strategic Security*", vol$_5$, n°$_2$ (2012): 90.

[4] *Loc.,cit.*

اللأمن في ليبيا عقب إسقاط نظام العقيد القذافي قد زادت من درجة عدم اليقين حول مآلات الصراع الأهلي في فترة ما بعد سقوط النظام السوري.[1]

من جهة ثانية، ساهم وجود اسرائيل في المنطقة في استبعاد فكرة التدخل العسكري الغربي في سوريا؛ حيث تدرك تل أبيب جيداً أن سقوط نظام البعث -الذي استطاع أن يحافظ على هدوء الجبهة مع تل أبيب لأكثر من أربع عقود- يمكن أن يكون له تداعيات خطيرة على الأمن القومي لإسرائيل. كما تخشى تل أبيب أيضًا من الفوضى العارمة التي يخلفها سقوط نظام الأسد، وكذا مصير ترسانة الاسلحة غير التقليدية* التي تمتلكها سوريا.[2]

في هذا السياق، قامت إسرائيل بتنفيذ ضربات عسكرية ضد مخازن الأسلحة في الأراضي السورية بدعوى أنها تشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الإسرائيلي. وبالموازاة مع ذلك تبذل القيادة السياسية في تل أبيب جهوداً حثيثة لمنع حصول نظام البعث على الأسلحة المتطورة من روسيا في شاكلة أنظمة صواريخ أس 300 المضادة للطيران.[3]

3. دور التحالفات والقوى الكبرى:

من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تكريس الخيار العسكري في ليبيا حالة العزلة التي كان يعاني منها نظام العقيد معمر القذافي نتيجة سياساته المنتهجة؛ والتي ترتب عليها افتقار نظام القذافي

---

[1] Laura Raim, "Pourquoi les Occidentaux n'interviennent pas en Syrie", *Lefigaro*, 23 fevrier 2012, «http://www.lefigaro.fr/international/2012/02/23/01003-20120223ARTFIG00503-pourquoi-les-occidentaux-n-interviennent-pas-en-syrie.php»

* يمتلك نظام البعث إلى جانب القدرات العسكرية -التي تم التطرق إليها أنفًا- ترسانة كبيرة من الأسلحة غير التقليدية خاصة الكيميائية منها، والتي عمل النظام السوري على تطويرها بالاعتماد على الخبرات الفنية للإتحاد السوفياتي وكوريا الشمالية وعديد من الدول الغربية، ويؤكد وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشي يعلون على أن سوريا تقوم بتصنيع الأسلحة الكيميائية محلياً في شاكلة الصواريخ الباليستية التكتيكية (سكود) وكذا عديد الرؤوس الحربية المختلفة. للمزيد حول الترسانة غير التقليدية للنظام السوري أنظر:

Eric Croddy and other, *Chemical and Biological Warfare: a Comprehensive Survey for the Concerned Citizen* (New York: Springer, 2002), p.43-45.,

[2] يسري خيزران، رؤية إسرائلية للثورات العربية، **المركز العربي للدراات الاجتماعية التطبيقية**، (ديسمبر 2014): 10.

[3] François Géré, "Pourquoi personne ne veut intervenir en Syrie, Atlantico", 9 Août 2013, « http://www.atlantico.fr/decryptage/pourquoi-personne-ne-veut-intervenir-en-syrie-francois-gere-810370.html»

لحلفاء حقيقيين في أوساط الدول العربية والغربية.[1] خلافاً للنظام السوري الذي يُحظى بدعم قوى كبرى وتحالفات قوية وطويلة الأمد خاصة من طرف روسيا والصين؛ اللّتان عملتا بجدية بالغة للحيلولة دون تدويل الملف السّوري في مجلس الأمن وتكرار سيناريو التدخل العسكري.[2]

نخلافًا للحالة الليبية لم تتمكن الولايات المتحدة ولا حلفائها من الحصول على مباركة كل من موسكو وبكين؛ اللتان أبدتا رفضهما التام لأي مشروع قرار من مجلس الأمن من شأنه توفير الغطاء الشرعي للتدخل عسكريًا لإسقاط النظام السوري. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزه إلى إمكانية وجود صدام مباشر مع روسيا في حالة التدخل عسكريًا في سوريا وهو ما أكده مدير معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية باسكـال بونيفاس (*Pascal Boniface*) بالقول: «...إن الدول التي تريد التدخل دون موافقة الأمم المتحدة تعلم جيدًا أنها ستواجه الانتقام الجيوسياسي الروسي»[3]

وقد عرف الصراع في سوريا منذ اندلاعه في **2011** تطورات عديدة وانتقل من صراع بين المعارضة السنية والنظام القائم إلى صراع اقليمي ودولي أخذ طابع حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة وروسيا وإيران من جهة ثانية. يشكل نظام البعث جزء من محور دولي تتزعمه روسيا والصين، بوكلاء إقليمين: إيران -سوريا - حزب الله، في مواجهة محور دولي غربي بزعامة واشنطن ودول الإتحاد الأوروبي/الناتو بوكلاء إقليمين: دول الخليج- مصر -تركيا. ووفقاً لهذا المعنى، فإن سقوط النظام السوري معناه إضعاف إيران[4] صاحبة المشروع الامبراطوري والتوسعي في الشرق الاوسط الذي يرمي إلى الوصول إلى المياه الدافئة في المتوسط.

---

[1] Julie Lenarz, “RtoP – Why Intervention has taken place in Libya but not in Syria”, *Humanitarian Intervention Centre* (2012); «http://www.hscentre.org/wp- content/ uploads/2014/02/ Intervention-in-Libya-and-not-in-Syria.pdf»

[2] Caitlin A. Buckley, “Learning from Libya, Acting in Syria”, *Journal of Strategic Security*, Vol5, N2 (2012): 83.

[3] Laura Raim, “Pourquoi les Occidentaux n'interviennent pas en Syrie”, *Lefigaro*, 23 fevrier 2012., «http://www.lefigaro.fr/international/2012/02/23/01003-20120223ARTFIG00503 pourquoi-les-occidentaux-n-interviennent-pas-en-syrie.php»

[4] محمد فايز فرحات،"السلوك الصيني-الروسي إزاء موجة الربيع العربي قراءة فيما وراء المصالح الاقتصادية"، في أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للربيع العربي** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص. 257،258.

من هذا المنطلق فتحليل تعاطي الأمم المتحدة مع الأزمتين الليبية والسورية يبين أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها كان لهم دور في الأزمة الليبية لاعتبارات ذات صلة بالطاقة. لكن الأمر كان مختلفًا في الأزمة السورية، وهو ما يمكن تفسيره بالانتقائية وبازدواجية المعايير التي صارت تهمين على العلاقات الدولية بفعل تمتع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بحق النقض الدولي. فقد بات يُستخدم دون مبررات قانونية ويخضع لاعتبارات شديدة الانتقائية؛ أي أن مصالح الدول الكبرى تكون لها أهمية كبيرة في تمرير القرارات داخل مجلس الأمن وهو ما تجسد بشكل فعلي في الأزمة السورية.[1]

الإستنتاجات

كشفت التحولات السياسية في المنطقة العربية منذ 2011 على أن الأمم المتحدة ما هي إلا انعكاس لمصالح القوى الفاعلة في النظام الدولي. فتهديد الأزمة الليبية لمصالح الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها دفع بالمنظمة الدولية وأجهزتها الرئيسية وفي مقدمتها مجلس الأمن إلى استنفاذ كل الجهود السياسية والدبلوماسية وحتى العسكرية للوصول إلى تسوية الازمة الليبية وإسقاط نظام العقيد القذافي.

في المقابل أدى تقاطع و/ أو تلاقي مصالح الدول الكبرى في الازمة السورية إلى التأثير بشكل سلبي في فعالية وأدوار منظمة الأمم المتحدة، التي وقفت موقف المتفرج من الصراع على النفوذ والمكانة بين الولايات المتحدة وحلفائها من جانب، والصين وروسيا من جانب آخر. فقد رأت في ثورات الربيع العربي فرصة ثمينة من أجل دفع المجتمع الدولي لاعتبارها كشريك وعدم الاكتفاء بلعب دور التابع للسياسات القوة العظمى، الأمر الذي زاد من تعقيد عمل المنظمة وجعل من حل الأزمات الدولية أمر بعيد المنال، وساهم بقسط كبير في تعثر المساعي الدبلوماسية في حل الأزمة السورية. وهو الوضع الذي يطرح نقاط استفهام عديدة حول الجدوى من وجود الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ويمنح الاصوات المطالبة بضرورة اصلاح هيئة الأمم المتحدة مزيداً من المصداقية.



[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق، ص.131.